ISSN E.2958-6941 ,ISSN P.1818-1074 Vol. 20 issue80 Jun. 2024

http://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/ijas/index
Iraqi Journal for Administrative Sciences
المجلة العراقية للعلوم الإدارية

The influence of banking competition on solvency

An analytical study on a sample of commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange for the period (2005-2022)

Assistant Lecturer. **Suhad Hussain Shyae**

تأثير المنافسة المصرفية في القدرة الإيفائية

دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005 -2022)

م.م سهاد حسين شياع

suhad.h@uokerbala.edu.iq

1. Economics and Administration College - Karbala University

كلية الإدارة والاقتصـــاد _ جامعة كربـــلاء

CC BY NC ND

Article information

Article history:
Received : 4/4/2024
Accepted : 2/ 5/2024
Available online:5/ 6/2024

Keywords: banking competition, solvency capacity.

تاريخ الاستلام:4/4/ 2024
تاريخ قبول النشر: 2 /5/ 2024
تاريخ النشر:5 /6/2024

الكلمات المفتاحية: المنافسة المصرفية، القدرة الإيفائية

Abstract

The research seeks to measure and analyze the impact of banking competition on solvency capacity through several financial indicators, namely (Herfindahl-Hirschman (HHI)) to measure banking competition. As for the solvency capacity, it was measured by the following indicators (the ratio of ownership rights to total deposits, the ratio of ownership rights to total assets, The ratio of ownership rights to total loans, the ratio of liabilities to total assets), and the research sample was chosen from among the commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, which includes ten banks: (Baghdad, Iraqi Commercial, Investment, Middle East, Iraqi National, Credit, Sumer Commercial, Gulf, Mosul, and Babylon Bank) for the period 2005 until 2022. The research used simple linear regression using the Smart PLS4 statistical program. The research reached a set of results, the most important of which is that there is a statistically significant effect of banking competition on the bank's fulfillment capacity. In light of this, the research came out with a number of The most important recommendations are that commercial banks should follow policies and strategies that lead to improving the competitiveness of banks by diversifying bank deposits and not following a policy of concentration.

Citation: Shyae, Suhad Hussain. (2024). The influence of banking competition on solvency: An analytical study on a sample of commercial banks listed on the Iraqi Stock Exchange for the period (2005-2022), *Iraqi Journal of Administrative Sciences*, 20 (80), 121 - 137.

الاقتباس: شياع، سهاد حسين. (2024). تأثير المنافسة المصرفية في القدرة الإيفائية: دراسة تحليلية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005- 2022)، *المجلة العراقية للعلوم الإدارية*، 20(80)، 121 – 137.

المستخلص

يسعى البحث إلى قياس وتحليل تأثير المنافسة المصرفية في القدرة الإيفائية من خلال عدة مؤشرات مالية وهي (هيرفيندال هيرشمان (HHI)) لقياس المنافسة المصرفية، أما القدرة الإيفائية فتم قياسها بالمؤشرات الآتية (نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات، نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض، نسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات)، وتم اختيار عينة البحث من بين المصارف التجارية المدرجة في بورصة العراق وتضم عشرة مصارف وهي: (بغداد، التجاري العراقي، الاستثمار، الشرق الأوسط، الأهلي العراقي، الائتمان، سومر التجاري، الخليج، الموصل، ومصرف بابل) للمدة 2005 ولغاية 2022، واستخدم البحث الانحدار الخطي البسيط باستخدام البرنامج الإحصائي Smart PLS4، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية للمنافسة المصرفية في القدرة الإيفائية للمصرف، وفي ضوء ذلك خرج البحث بعدد من التوصيات أهمها على المصارف التجارية اتباع سياسات واستراتيجيات تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للمصارف من خلال تنويع الودائع المصرفية وعدم اتباع سياسة التركيز.

المقدمة Introduction

أن العلاقة بين المنافسة المصرفية والقدرة الإيفائية يعد من الموضوعات المهمة في الدراسات المالية إذ تشير بعض الدراسات إلى أن وجود منافسة عالية بين المصارف قد يؤدي إلى تحسين مستوى القدرة الإيفائية، إذ تضطر المصارف إلى تحسين إدارتها المالية وتقديم خدمات بجودة أفضل للزبائن من اجل البقاء في السوق وجذب الودائع. ومن ناحية أخرى بعض الدراسات تشير إلى أن المنافسة العالية قد تؤدي إلى تقليل ربحية المصارف، مما يزيد من مخاطرها المالية والتي تؤثر بشكل سلبي في قدرتها الإيفائية. فضلا عن ذلك، قد تدفع المصارف إلى تحمل مخاطر أكبر لتحقيق ربحية أعلى في بيئة منافسة عالية، مما قد يؤثر على مستوى القدرة الإيفائية ويزيد من احتمالية تعرض المصارف للمخاطر المالية (Almarzoqi et al, 2015: 4-5). لقد شهدت الصناعة المصرفية في العقود الاخيرة عدد من التطورات والتغيرات المتمثلة بسياسة الانفتاح والتطور التكنولوجي والمعلوماتية والاتصالات وابتكار الخدمات المصرفية الحديثة وعولمة النشاط المصرفي وسرعة انتقال الأزمات المالية. وهذا بدوره ينعكس في القدرة الإيفائية للمصارف لان المنافسة المصرفية والقدرة الإيفائية ترتبطان بشكل وثيق في النظام المصرفي، فعندما تكون المنافسة المصرفية عالية فإنها تحفز المصارف على تحسين قدرتها الإيفائية، لان عدم قدرة المصارف على الإيفاء بالتزاماتها اليومية في وقت الأزمات يعرضها إلى التعثر المالي والخسارة. ولأجل ذلك فقد جرى تقسيم البحث إلى أربعة أجزاء تضمن الأول منهجية البحث، والثاني الجانب المفاهيمي للمنافسة المصرفية والقدرة الإيفائية، والثالث الجانب المالي والإحصائي للبحث، واختتم البحث بالجزء الرابع الذي خصص للاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: - المنهجية methodology

1. مشكلة البحث Research problem

تواجه المصارف التجارية الأهلية تحديات كبيرة في المنافسة المصرفية، لذا تتبلور المشكلة الرئيسة بالتساؤلات الآتية :

- هل تتعرض المصارف العراقية عينة البحث إلى انخفاض مستوى المنافسة المصرفية؟
- هل تتباين المصارف العراقية عينة البحث في مستويات القدرة الإيفائية؟
- هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمنافسة المصرفية في القدرة الإيفائية للمصرف؟

2. أهمية البحث Importance of research

إن قياس المنافسة المصرفية والقدرة الإيفائية يمكن أن يساعد المصرف في تحسين كفاءته وتعزيز أدائها من خلال تحفيز المنافسة وتعزيز الانضباط المالي، أي أن قياس المنافسة المصرفية والقدرة الإيفائية يعتبر أداة هامة لتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي وتحسين أداء المصارف وحماية أموال الزبائن.

3. أهداف البحث Research objectives

من خلال مشكلة البحث واهميته فإن الأهداف تمثلت بالآتي:

- الاستعراض النظري لاهم المواضيع وهما المنافسة المصرفية والقدرة الإيفائية
- تحليل المنافسة المصرفية للمصارف المبحوثة من خلال مؤشر هيرفيندال هيرشمان(HHI)
- تحليل القدرة الإيفائية للمصارف المبحوثة من خلال عدد من المؤشرات وهي (نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع، نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات، نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض، نسبة المطلوبات إلى إجمالي الموجودات).
- قياس تأثير المنافسة المصرفية في القدرة الإيفائية .

4. فرضية البحث Research hypothesis

في ظل تساؤلات البحث فإن فرضيات البحث الحالي اتخذت المنحى الآتي:

- الفرضية الرئيسة الأولى : لا تتعرض المصارف العراقية عينة البحث إلى انخفاض مستوى المنافسة المصرفية.
- الفرضية الرئيسة الثانية : لا تتباين المصارف العراقية عينة البحث في مستويات القدرة الإيفائية.
- الفرضية الرئيسة الثالثة : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمنافسة المصرفية في القدرة الإيفائية للمصرف.

5. مجتمع وعينة البحث Research population and sample

تمثل مجتمع البحث جميع المصارف التجارية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتم اختيار عينة البحث التي شملت عشر مصارف كما هي موضحة في الجدول (1) للمدة 2005 -2022 وأن السبب في اختيار هذه المصارف هو أن بياناتها المالية متوفرة خلال مدة البحث.

جدول (1)المصارف التجارية العراقية عينة البحث

ت	اسم المصرف	رمز المصرف	التأسيس	رأس المال عند التأسيس
1	بغداد	BBOB	1992	100,000,000
2	التجاري العراقي	BCOI	1992	150,000,000
3	الأهلي	BNOI	1995	400,000,000
4	الشرق الاوسط	BIME	1993	400,000,000
5	الائتمان	BROI	1998	200,000,000
6	سومر التجاري	BSUC	1999	400,000,000
7	الاستثمار العراقي	BIBI	1993	100,000,000
8	الخليج التجاري	BGUC	1999	600,000,000
9	الموصل لتنمية والاستثمار	BMFI	2001	1,000,000,000
10	بابل	BBAY	1999	500,000,000

المصدر: - إعداد الباحث

ثانياً: الجانب النظري Theoretical side

1. المنافسة المصرفية banking competition

مفهوم المنافسة المصرفية The concept of banking competition

تعرف المنافسة على أنها عمل المصارف أو الأفراد الذين يحاولون فعل ما هو أفضل من غيرهم، للحصول على حصة سوقية أكبر، والتحكم في استخدام الموارد (Collin, 2003: 34). وقد عرفها آدم سميث أن المنافسة ليست حالة أو موقفًا بل سباق بين المنافسين للحصول على حصة سوقية (Leon, 2014:5). أي أن المنافسة المصرفية تشير إلى درجة التنافس بين المصارف والمؤسسات المالية في سوق معين، وتعد المنافسة المصرفية أساسية لسلامة وكفاءة النظام المالي (Almarzoqi et al, 2015: 5). وقد عرفها (Mang et al, 2022: 17) على انها الدرجة التي تكتشف بها المصارف الفرص المتاحة واستغلالها أفضل استغلال وتجنب التهديدات التي ممكن أن تقلل من تكاليفها.
وأن من الأسباب التي تفسر أهمية المنافسة في السوق لدى القطاع المصرفي (Vadym, 2010:1):

- الاختيار التنافسي أي أن المصارف التي يتم اختيارها عن طريق المنافسة العالية هي تلك التي تستخدم رأس مالها بشكل أكثر كفاءة وأسرع تكيفاً مع ابتكارات السوق ولديها سياسات وإستراتيجيات أكثر مرونة وتوازنًا وتمتلك إدارة كفؤة في أنظمة المعلومات.
- إن منافسة الزبائن أو العملاء على الخدمات المصرفية تؤدي إلى التوسع في الخدمات واستبعاد الخدمات ذات الجودة المنخفضة في السوق، مما يعني أن وجود مستوى أعلى من المصارف المنافسة إذ تبذل المصارف المنافسة قصارى جهدها من أجل تزويد عملائه بأفضل الخدمات، وقد تؤدي المنافسة إلى تخفيض أسعار الخدمات المصرفية.

قياس المنافسة المصرفية Measuring banking competition

على الرغم من أن المنافسة المصرفية حظيت باهتمام كبير في الأدبيات والدراسات، إلا أنه لا يوجد اتفاق عام على أفضل مدخل يمكن استخدامه لقياس درجة المنافسة، وتنقسم الأدبيات المتعلقة بمقاييس المنافسة إلى مسارين رئيسيين هما المقاييس الهيكلية وغير الهيكلية (Mustafa, 2014:52):

- المقاييس الهيكلية للمنافسة:

إن المقاييس الهيكلية تتعلق بشكل أساسي بنموذج الهيكل – السلوك - الأداء (SCP)، وبناءً على فرضية SCP ، يعتبر التركيز (هيكلًا) و (السلوك) هو المنافسة، ويرافق التركيز الأكبر انخفاض في المنافسة. وأن التركيز يُقاس التركيز عادةً باستخدام نسبة التركيز أو مؤشر هيرشمان (HHI) (Northcott, 2004: 18)، (Bandaranayake,

2018: 7). وسوف نستخدم مؤشر Herfindahl – Hirschman (HHI) كمؤشر على المنافسة المصرفية HHI أي هو مقياس لتركيز السوق في صناعة معينة، ولكنه يعد مؤشر مقبول بشكل عام ومعروف لمنافسة المصرفية (Henriksson& Ottosson, 2021:3).

ويُعرف مؤشر HHI على أنه مجموع حصة كل موجود من إجمالي موجودات المصرف. ويعد هذا المؤشر الأكثر انتشارًا لقياس نسبة التركز السوقي، ويمكن الوصول إلى هذا المؤشر عبر المعادلة الآتية (Troug& Sbia, 2015: 775) :

$$HHI=\sum_{i=1}^{n} si^2$$

إذ إن :

- Si: الحصة السوقية للمصرف i.
- n: العدد الإجمالي للمصارف.

وتتراوح قيمة مؤشر HHI بين (0-10000) نقطة، فتزداد درجة التركز، وينعدم التنوع للموجودات بزيادة عدد النقاط عن الصفر، ويمكن توضيح ذلك كما يلي (Alktrani& Talib, 2021: 1954):

1. إذا كانت قيمة(HHI) أقل من (1000) نقطة، فهذا يعني انعدام التركز وتحقيق تنوع تام للموجودات من قبل المصرف.
2. إذا كانت قيمة (HHI) بين (1000-1800) نقطة، فهذا يعني وجود تركيز معتدل مقابل تنوع معتدل لموجودات المصرف.
3. إذا كانت قيمة (HHI) أكثر من (1800) نقطة، فهذا يعني أن المصرف يعاني من انعدام التنوع والتعرض لتركيز تام لموجودات المصرف لقطاع محدد.

ويمكن حساب هذا المؤشر بسهولة إذا كانت قيمة الموجودات معلومة، إذا كانت ميزانية مصرف ما تتكون من أربعة عناصر إذ بلغت قيمتهم (120، 200، 80، 500) ففي هذه الحالة يكون مجموع الموجودات 900 ويكون مؤشر Herfindahl-Hirschman كما يلي (Tóth, 2016:3):

$$HHI=\left(\frac{120}{900}*100\right)2+\left(\frac{200}{900}*100\right)2+\left(\frac{80}{900}*100\right)2+\left(\frac{500}{900}*100\right)2=3837.037$$

وتشير HHI الأعلى من 1800 إلى أن التركيز تام.

- المقاييس غير الهيكلية للمنافسة:

يركز هذا المدخل على طرق القياس المباشر للمنافسة المصرفية، وعدم التركيز على المعلومات المتعلقة بهيكل الأسواق عند قياس المنافسة ومن النماذج المستخدم في قياس المنافسة المصرفية ضمن المدخل الغير الهيكلي هو مؤشر ليرنر (Adhamovna, 2016: 28). ويقيس مؤشر ليرنر مستوى المنافسة في الصناعة المصرفية (Wibowo, 2017: 12) (Aleemi et al, 2019: 20)، إذ يعد مؤشر ليرنر من المؤشرات المهمة لقياس درجة المنافسة المصرفية ويعرف بأنه الفرق بين السعر والكلفة الحدية مقسوما على السعر ويستخدم مؤشر ليرنر في قياس درجة المنافسة المصرفية، وأن قيمة مؤشر ليرنر تساوي 0 في حالة المنافسة التامة (السعر يساوي الكلفة الحدية) وتزداد قيمة مؤشر ليرنر في الأسواق الأقل منافسة أي كلما كانت الأسواق أقل منافسة فإن قيمة المؤشر تتجه للزيادة وذلك بسبب ابتعاد السعر عن الكلفة الحدية وبعبارة أخرى أن المؤشر ينقص في حالة زيادة درجة المنافسة (Fungáčová et al, 2010: 132)، (Sanya& Gaertner, 2012: 10).

2. القدرة الإيفائية solvency

وهي القدرة النهائية للمصرف على الإيفاء بالتزاماته المالية، وأن الهدف الاساس يكمن في بناء خط وقائي للمصرف يظهر في ميزانيته وعوائده الحالية والمتوقعة، إذ تساعد القدرة الإيفائية على تمكن المصرف من المنافسة في الظروف الصعبة والأزمات الحادة، وتعد القدرة الإيفائية من المفاهيم التي ارتبطت بمفاهيم اخرى مثل السيولة وكفاية رأس المال (حميدي، 2014: 64). الا أن هناك اختلاف بين مفهومي السيولة والقدرة الإيفائية للمصرف فالسيولة تعني بمقدرة المصرف على مواجهه التزاماته التي تتمثل في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وتلبية طلبات

الائتمان التي يحتاجها المقترضين (Hempel & simonson,1999: 66-68)، أما القدرة الإيفائية هي القدرة النهائية على سداد المصرف التزاماته المالية في الاجل الطويل أي أن القدرة الإيفائية وكفاية رأس المال هم متلأزمين يكمل احدهما الاخر (Khan& Niazi, 2021:18). وتلعب القدرة الإيفائية دوراً مهماً في مواجهة المخاطر المالية التي يتعرض لها المصرف مما يؤدي إلى تعزيز استقرار المصرفي (Fatimq,2014:772). ويمكن الإشارة إلى أن هناك مفهومين مرادفين للقدرة الإيفائية وهما (الملاءمة المالية وكفاية رأس المال) وبالرغم من أن هذين المفهومين يختلفان في المظهر، إلا أنهما يلتقيان في الجوهر والمضمون، فضلا عن أن أهدافهما واحدة وهي دعم ثقة المودعين بالمصرف ليتمكن من اجتذاب ودائع كافية لتأمين سير العمليات المصرفية وتعرف الملاءة المالية بأنها قدرة موجودات المصرف على تغطية مطلوباته وهذا يعني أن الموجودات عندما تدر عائدا، فإن هذا العائد يضاف إلى الاحتياطيات التي هي احدى مكونات رأس المال الممتلك، مما يعني زيادة رأس المال بحيث يكون كافيا لحماية وتأمين أموال المودعين وتحقيق أهداف المصرف (بيداوي، 2017: 840). أما كفاية رأس المال فتعني بقدرة المصرف على توفير الأموال التي تستخدم للتغلب على مخاطر الخسارة المحتملة (Rokhimah et al,2024:2).

إن سياسات البنوك المركزية أسهمت نحو زيادة القدرة الإيفائية للقطاع المصرفي وتطوير التقنيات المالية للقطاع المصرفي بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وأيضا استراتيجيات الشمول المالي التي ركزت عليها البنوك المركزية تسهم بشكل كبير في تدعيم قدرات القطاع المصرفي، وتلعب القدرة الإيفائية دوراً كبيراً في مواجهة المخاطر المالية التي يتعرض لها القطاع المصرفي والنظام المالي، وهذا ما ركزت علية لجنة بازل 3، أي أن المخاطر المالية تؤثر بشكل كبير على متانة القطاع المصرفي واستقراره، لذلك أكدت المؤسسات الدولية والبنوك المركزية على ضرورة قياس القدرة الإيفائية للقطاعات المصرفية باستمرار ومعرفة نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف وخصوصاً بعد الأزمات التي حدثت وآخرها أزمة الجائحة العالمية وآثارها الكبيرة على القطاع المصرفي وبينت الأدبيات المالية مؤشرات القدرة الإيفائية وأهمية قياسها باستمرار لتدعيم المركز المالي للقطاع المصرفي (النعيمي& المزوري، 2023: 443).

وأن هناك عدة مؤشرات لقياس القدرة الإيفائية (قابلية السداد) وهي كالآتي:

1- نسبة حق الملكية/إجمالي الودائع : إذا كانت التزامات المصرف (الودائع) أعلى من حق الملكية أي انخفاض نسبة حق الملكية إلى الودائع فإن ذلك يعرض المصرف في المستقبل إلى مخاطر مما يؤثر في القدرة الإيفائية، أما ارتفاع نسبة حق الملكية إلى الودائع فأنها تقلل من احتمالية تعرض المصرف إلى الإفلاس (Sakinc, 2018: 219).

2- نسبة حق الملكية/إجمالي القروض : إن هذا المؤشر يقيس قدرة المصرف على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة المخاطرة التي تتعلق باسترجاع جزء من الأموال التي استثمرت في إذ كلما القروض الممنوحة لزبائن المصرف وانخفاض حجم الأموال الممتلك يشير إلى انخفاض القدرة الإيفائية للمصرف، أما ارتفاع نسبة رأس المال الممتلك إلى إجمالي القروض دل على أن المصرف لم يتوسع في منح القروض ومن ثم تنخفض المخاطرة المتعلقة باسترجاع الأموال المستثمرة في القروض أي تزداد القدرة الإيفائية للمصرف والعكس صحيح (الجنابي& عبد، 2022: 219-220).

3- نسبة حق الملكية /إجمالي الموجودات : هي مؤشر مالي يستخدم لقياس الارتباط أو التحفيز لاستمرارية عمل المصرف، وتوضح هذه النسبة حجم رأس المال الذي يستخدم لتمويل جميع موجودات المصرف. وكلما ارتفعت نسبة رأس المال الممتلك كلما زادت استمرارية المصرف في مزاولة أعماله، مما يؤدي إلى التأثير في تحسين أداء وكفاءة المصرف. وبدلا من ذلك، فإن انخفاض نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات ستؤدي إلى تدهور أداء المصرف مما يؤدي إلى إفلاس المصرف أو تعثره، وأن وجود رأس مال مرتفع يمكن أن يحمي العملاء من الخسائر ويحافظ على ثقة الجمهور بسبب رأس المال الممتلك لحماية أموالهم، ويتم الحصول على هذه النسبة من خلال مقارنة مبلغ حقوق الملكية مع إجمالي الموجودات (Acaravci& Çalim, 2013: 32)، (Prabowo et al, 2018: 4).

4- نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات : هي نسبة الدين المستخدمة لقياس نسبة إجمالي الدين إلى إجمالي الموجودات، أي مقدار الموجودات التي يتم تمويلها من خلال الدين، وأن ارتفاع هذه النسبة فهذا يعني يتم تحصيل أموال أكثر من الدين، لذلك سيكون من الصعب على المصرف الحصول على قروض إضافية؛ لأنه يخشى ألا يتمكن المصرف من

استخدام موجوداته لسداد ديونه، أما انخفاض نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات يدل على انخفاض تمويل المصرف بالديون (Shrestha, 2010 :52)، (Sari et al, 2022: 50-51)، (Pardosi& Siagian, 2021: 418).

ثالثاً: - الجانب العملي Practical Side

1. قياس المنافسة المصرفية

يتم قياس المنافسة المصرفية من خلال مؤشر هيرفيندال هيرشمان (HHI) هو مقياس يستخدم لتقدير مستوى تركيز السوق، ويتم حسابه عن طريق مربع الحصة السوقية من الودائع المصرفية لكل مصرف على إجمالي الودائع على مستوى القطاع المصرفي، أي قسمة الودائع الجارية والودائع لأجل والتوفير المودعة على إجمالي الودائع للقطاع المصرفي، وتشيرقيمة مؤشر HHI بين (0-10000) وتفسركما يلي:

إذا كانت قيمة HHI أقل من (1000) مما يشير إلى المنافسة العالية وعدم وجود تركيز.

إذا كانت قيمة HHI بين (1000-1800) يوجد تركيز معتدل وتكون المنافسة احتكاريةً.

إذا كانت قيمة HHI أكبر من (2500) فهذا يشير إلى مستوى تركيز عالي (احتكار تام) والمنافسة منخفضة.

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول (2) نلاحظ ما يلي:

1- حقق المصرف التجاري العراقي أدنى قيمة لمؤشر HHI من بين المصارف التجارية المبحوثة وذلك في عام 2014 إذ بلغت (3338) مما يشير إلى وجود تركيز مرتفع ومنافسة منخفضة، بخلاف مصرف الموصل فقد حقق المصرف أعلى قيمة لمؤشر HHI من بين المصارف التجارية المبحوثة وذلك في عام 2007 إذا بلغت (8988) مما يعني أن تركيز الودائع مرتفع بشكل كبير مقابل تنويع منخفض ويشير إلى المنافسة ضعيفة، كما نلاحظ أن جميع المصارف المبحوثه قيمة HHI أكبر من (2500) أي المنافسة ضعيفة والاحتكار تام، وذلك بسبب الظروف والأحداث الأمنية التي مر بها البلد مما اثر على سياسة المصرف أي أن المصارف تتبع سياسة التركيز على الودائع.

2- إن أعلى وسط حسابي لمؤشر HHI في المصارف العراقية المبحوثة من نصيب مصرف الموصل إذ بلغ (7335) يليه مصرف الائتمان إذ بلغ متوسط مؤشر HHI (5778)، أما في المرتبة الثالثة فقد جاء متوسط مصرف الأهلي العراقي إذ متوسط مؤشر HHI (4537)، أما أدنى متوسط مؤشر HHI بلغ (3801) لمصرف سومر التجاري.

3- إن أدنى متوسط سنوي لمؤشر HHI في المصارف المبحوثة كان في العام (2008) إذ بلغ (4192)، بينما في عام (2021) كان أعلى متوسط سنوي لمؤشر HHI في المصارف المبحوثة كان في العام 2021 إذ بلغت (5835).

جدول (2) قيم HHI للمصارف التجارية المبحوثة

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الأهلي العراقي	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	الموصل	بابل	المتوسط
2005	5637	8849	4268	5134	5567	4236	4372	4482	6924	5585	5505
2006	5363	7467	3711	4601	6880	5335	5842	3456	7624	5322	5560
2007	3970	6780	3505	4020	4946	3668	4083	3539	8988	3527	4703
2008	4339	3460	3414	4026	4022	3833	3915	3617	7958	3340	4192
2009	5051	3347	3695	4228	4274	3534	3880	4048	8107	3496	4366
2010	4118	3591	3733	4357	4635	3367	4560	4774	7684	3450	4427
2011	3780	3414	4548	4107	3744	3842	4202	4610	6310	3546	4210
2012	4161	3874	5244	4068	5410	3603	4222	4740	5100	3637	4406
2013	3978	3398	4197	4099	5663	3967	4362	4358	5548	4037	4361
2014	4034	3338	4512	4106	6612	3596	4257	4674	6395	4042	4557
2015	3453	3626	4648	3845	5602	3593	4227	4669	7172	3848	4468
2016	4849	5860	5294	4062	4790	3620	4314	4325	7812	3351	4828
2017	4748	5935	5874	4301	3471	3895	4385	4600	7232	3418	4786
2018	4839	4531	5927	4821	7164	3613	4243	4448	8440	3978	5200

2019	4859	3745	4610	4167	7855	3711	4699	4770	7977	3948	5034
2020	5156	4130	5218	4148	8088	3628	4572	5088	7753	4079	5186
2021	5031	7684	4942	4523	7900	3829	4663	5368	8368	6043	5835
2022	4817	8424	4336	3858	7385	3557	4141	5000	6639	6372	5453
المتوسط	4566	5081	4537	4248	5778	3801	4386	4476	7335	4168	4838
MAX	5637	8849	5927	5134	8088	5335	5842	5368	8988	6372	5835
MIN	3453	3338	3414	3845	3471	3367	3880	3456	5100	3340	4192
S.D	586	1902	747	324	1464	418	416	510	996	940	499

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

ومن خلال ما سبق بالتالي نستنتج رفض الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص لا تتعرض المصارف العراقية عينة البحث إلى انخفاض مستوى المنافسة المصرفية.

2. القدرة الإيفائية:

تشير القدرة الإيفائية للمصرف إلى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية، وتعد القدرة الإيفائية أمرًا مهما لاستقرار المصرف واستدامته. ويتم تقييم القدرة الإيفائية للمصرف من خلال تحليل النسب والمؤشرات المالية المختلفة، مثل:

أولاً: نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع

وهي احد المؤشرات التي تقيس القدرة الإيفائية وتهدف إلى قياس قدرة المصرف على ضمان ودائع مودعيه وأن ارتفاع هذه النسبة يعد مؤشرا على قدرة أمواله الممتلكه للمصرف في تمويل نشاط المصرف التجاري، وبالتالي فإن الزيادة في رأس المال الممتلك (حق الملكية) اوالانخفاض في الودائع تعني زيادة القدرة الإيفائية للمصرف.

ومن خلال الجدول (3) نشاهد تفاوت في نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع للمصارف التجارية المبحوثة إذ نلاحظ من الجدول الآتي ما يلي:

- إن أعلى نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع كانت من نصيب مصرف بابل إذ بلغت (720.97%) في عام 2017 وأن سبب ارتفاع هذه النسبة هي انخفاض حجم الودائع بسبب تسديد الودائع للمودعين مما أدى إلى انكماش عمل المصرف وانخفاض السيولة النقدية مما يزيد من قدرة المصرف الإيفائية، بينما أدنى نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع كانت في عام 2005 ومن نصيب مصرف الشرق الأوسط إذ بلغت (10.54%) وأن سبب انخفاض يرجع إلى زيادة الودائع وانخفاض حق الملكية مما يؤثر في القدرة الإيفائية للمصرف.
- إن أعلى معدل عام كان من حصة مصرف سومر التجاري إذ بلغ (342.30%) بسبب انخفاض الودائع وزيادة حق الملكية مما يشير إلى زيادة القدرة الإيفائية للمصرف، بينما أدنى معدل عام كان من حصة مصرف بغداد إذ بلغ (26.91%) وذلك بسبب سياسة جذب الودائع التي يتبعها المصرف.
- بلغ أعلى وسط حسابي سنوي (270.21%) في عام 2017 بسبب زيادة الودائع المصرفية لخمس مصارف وهم (مصرف التجاري العراقي ومصرف الأهلي ومصرف الشرق الأوسط ومصرف سومر التجاري ومصرف الموصل) إذا بلغت نسب الزيادة (0.95%، 24.73%، 28.86%، 32.67%، 8.90%) على التوالي، وأن أدنى وسط حسابي سنوي بلغ (74.24%) في عام 2010.

جدول (3) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع للمصارف المبحوثة

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الأهلي العراقي	الشرق الاوسط	الائتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	الموصل	بابل	المتوسط
2005	23.90%	80.54%	284.36%	10.54%	18.39%	421.07%	39.76%	71.92%	23.93%	95.09%	106.95%
2006	25.66%	87.06%	201.19%	16.40%	11.59%	192.93%	28.98%	57.59%	40.89%	101.08%	76.34%
2007	32.10%	75.26%	147.16%	16.44%	32.50%	226.85%	56.48%	34.22%	42.10%	80.23%	74.33%
2008	24.55%	78.64%	90.06%	15.78%	46.68%	349.28%	51.79%	31.99%	28.20%	45.01%	76.20%
2009	17.02%	105.44%	142.98%	17.38%	53.35%	297.05%	29.90%	36.28%	40.01%	50.60%	79.00%
2010	15.25%	130.36%	111.51%	18.76%	31.94%	231.85%	71.06%	37.41%	50.32%	43.94%	74.24%
2011	20.49%	198.41%	144.40%	29.02%	61.02%	329.07%	72.25%	61.85%	71.46%	66.65%	105.46%

88.44%	59.90%	103.24%	64.19%	67.43%	242.04%	54.09%	31.55%	108.39%	132.43%	21.18%	2012
127.48%	99.74%	285.78%	80.64%	69.73%	262.41%	53.78%	113.57%	61.07%	224.50%	23.63%	2013
171.83%	179.62%	433.21%	82.89%	118.27%	341.01%	94.80%	90.21%	109.62%	246.95%	21.74%	2014
191.88%	273.42%	356.42%	86.17%	111.66%	306.51%	189.98%	87.55%	150.03%	323.58%	33.51%	2015
207.84%	463.33%	295.44%	74.38%	114.09%	394.81%	170.67%	108.04%	179.93%	240.55%	37.17%	2016
270.21%	720.97%	276.42%	120.72%	115.07%	297.99%	648.90%	80.47%	154.67%	246.41%	40.51%	2017
198.05%	393.44%	246.21%	135.00%	204.37%	332.38%	193.08%	62.32%	135.86%	243.73%	34.10%	2018
186.50%	215.86%	302.93%	152.15%	219.31%	429.83%	142.60%	98.63%	102.43%	167.05%	34.16%	2019
181.27%	174.02%	304.99%	169.93%	244.42%	481.60%	135.03%	99.15%	73.50%	104.12%	25.94%	2020
160.56%	164.53%	68.79%	148.48%	106.96%	548.45%	181.48%	95.33%	27.65%	237.25%	26.71%	2021
173.77%	169.15%	130.51%	136.90%	111.72%	476.34%	328.60%	104.93%	21.66%	231.16%	26.70%	2022
141.69%	188.70%	172.27%	87.93%	101.85%	342.30%	136.03%	60.89%	124.80%	175.19%	26.91%	المتوسط
270.21%	720.97%	433.21%	169.93%	244.42%	548.45%	648.90%	113.57%	284.36%	323.58%	40.51%	MAX
74.24%	43.94%	23.93%	31.99%	28.98%	192.93%	11.59%	10.54%	21.66%	75.26%	15.25%	MIN
0.57538	1.72902	1.32867	0.43541	0.61642	0.96142	1.48342	0.38756	0.60714	0.74915	0.06781	S.D

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

ثانياً: نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات

وهو يربط رأس المال الممتلك بالموجودات لان الخسارة التي يتحملها رأس المال تكون ناجمة عن استخدام الموجودات، إذ لا توجد نسبة مثلى لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات وأن ارتفاع النسبة دل ذلك على القدرة الإيفائية للمصرف، ومن خلال النتائج الظاهرة في الجدول (4) يتبين وجود تفاوت كبير في النسبة على مستوى المصرف الواحد ولكل العينة المبحوثة، وهذا التفاوت يدل على وجود مشكلة أدت إلى تذبذب مستوى حقوق الملكية المستخدمة في تمويل موجودات المصرف، أي نلاحظ ما يلي:

- نلاحظ أن أدنى نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات بلغت (8.56%) في عام 2005 لدى مصرف الشرق الأوسط وهذا يعني أن رأس المال الممتلك غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة من إجمالي موجوداته، ونشاهد أن أعلى نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات بلغت (81.78%) من نصيب مصرف بابل في عام 2017 وأن سبب ارتفاع النسبة يرجع زيادة إجمالي الموجودات.
- نشاهد أن أعلى معدل عام كان من حصة مصرف سومر التجاري إذ بلغ (67.06%) بينما أدنى معدل عام كان من نصيب مصرف بغداد إذ بلغ (18.80%).
- يتبين أن أعلى وسط حسابي في عام 2017 إذ بلغ (55.51%)، بينما أدنى وسط حسابي لنسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات للمصارف المبحوثة في عام 2008 إذ بلغ (29.42%).

جدول (4) نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات للمصارف المبحوثة

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الأهلي العراقي	الشرق الاوسط	الائتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	الموصل	بابل	المتوسط
2005	17.58%	40.27%	42.35%	8.56%	14.48%	66.48%	22.14%	26.50%	14.21%	46.65%	29.92%
2006	17.96%	38.75%	60.01%	11.95%	9.43%	57.41%	18.59%	29.52%	26.93%	47.61%	31.82%
2007	20.92%	30.63%	54.59%	12.40%	21.67%	57.25%	29.71%	20.04%	27.18%	42.84%	31.72%
2008	17.19%	32.76%	44.05%	11.21%	27.54%	64.17%	29.74%	17.11%	18.04%	32.37%	29.42%
2009	13.61%	40.40%	55.05%	13.55%	30.75%	62.38%	32.64%	22.89%	29.07%	32.85%	33.32%
2010	12.36%	46.31%	49.20%	14.50%	22.71%	63.16%	35.94%	23.36%	34.62%	29.73%	33.19%
2011	15.95%	54.63%	57.09%	20.64%	34.22%	63.06%	35.73%	34.38%	34.48%	39.41%	38.96%
2012	15.93%	48.80%	45.86%	22.92%	31.26%	58.75%	31.19%	35.10%	47.03%	36.87%	37.37%
2013	16.50%	58.71%	31.06%	76.96%	32.68%	63.25%	35.80%	38.90%	46.56%	49.04%	44.94%
2014	16.00%	63.30%	42.81%	44.95%	46.41%	62.06%	50.79%	42.37%	75.53%	60.94%	50.52%
2015	17.33%	66.09%	48.60%	41.02%	48.80%	71.42%	50.98%	39.66%	71.85%	68.23%	52.40%

2016	23.56%	66.52%	63.29%	46.03%	42.93%	59.76%	75.96%	50.15%	39.62%	64.78%	77.00%	54.63%
2017	25.40%	63.29%	47.31%	33.89%	66.18%	68.57%	49.34%	53.19%	66.11%	81.78%	55.51%
2018	23.95%	63.96%	49.04%	32.39%	62.99%	65.54%	46.63%	54.38%	64.86%	72.52%	53.63%
2019	24.16%	60.46%	40.56%	40.61%	56.86%	76.91%	49.19%	55.85%	65.45%	63.91%	53.40%
2020	19.61%	49.92%	34.40%	40.73%	55.73%	78.92%	46.42%	60.14%	67.83%	60.04%	51.37%
2021	20.08%	61.40%	17.34%	41.47%	61.87%	70.90%	40.42%	56.51%	35.13%	59.02%	46.41%
2022	20.28%	61.64%	13.79%	33.35%	73.64%	80.88%	37.80%	55.81%	34.83%	59.72%	47.17%
المتوسط	18.80%	52.66%	43.28%	30.22%	42.05%	67.06%	38.51%	39.18%	45.80%	53.36%	43.09%
MAX	25.40%	66.52%	60.01%	76.96%	73.64%	80.88%	50.98%	60.14%	75.53%	81.78%	55.51%
MIN	12.36%	30.63%	13.79%	8.56%	9.43%	57.25%	18.59%	17.11%	14.21%	29.73%	29.42%
S.D	0.03616	0.11609	0.12119	0.17004	0.18876	0.07094	0.09816	0.13734	0.19453	0.15517	0.09446

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

ثالثاً: نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض

هذا المؤشر يقيس قدرة المصرف على استعمال أموال الممتلكة في مواجهة المخاطر التي تتعلق باسترجاع جزء من الأموال التي استثمرت في القروض التي يمنحها المصرف لزبائنه، وأن ارتفاع نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض يشير إلى أن المصرف لم يتوسع في منح القروض وبالتالي تنخفض المخاطر المتعلقة باسترجاع الأموال المستثمرة في القروض، أما انخفاض نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض يشير إلى أن المصرف يتوسع في منح القروض وبالتالي ترتفع المخاطر المتعلقة باسترجاع الأموال المستثمرة في القروض، ومن خلال الجدول (5) نلاحظ تفاوت في نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض للمصارف التجارية المبحوثة إذ نلاحظ من الجدول الآتي ما يلي:

- تتراوح نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض للمصارف التجارية عينة البحث خلال مدة البحث 2005-2022 بين (439725%) كحد أعلى لمصرف الائتمان من في عام 2015 بسبب انخفاض القروض الممنوحة للمصرف نتيجة الظروف الراهنة للبلد، ويشير ذلك إلى ارتفاع هامش الأمان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض الممنوحة، وبين (33%) كد أدنى في مصرف الأهلي العراقي في عام 2022 وهذا يدل على انخفاض هامش الأمان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض الممنوحة وهذا يشير أن مصرف الأهلي العراقي لديه توسع في منح القروض وارتفاع في المخاطر المتعلقة باسترجاع الأموال المستثمرة في القروض.
- إن أعلى معدل عام لنسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض كان من حصة مصرف الائتمان إذ بلغ (28316%) مما يشير إلى انخفاض حجم القروض الممنوحة لدى المصرف، أما أدنى معدل عام لنسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض من نصيب مصرف بغداد إذ بلغ (146%) بسبب ارتفاع القروض الممنوحة.
- إن أعلى متوسط سنوي للمصارف في العام 2015 إذ بلغ (44416%) بسبب انخفاض حجم القروض الممنوحة لخمس مصارف عن العام السابق وأن هذه المصارف هي (الشرق الأوسط، الائتمان، سومر التجاري، الاستثمار العراقي، بابل)، بينما أدنى متوسط في عام (2005) إذ بلغ (270%) بسبب انخفاض حجم الأموال الممتلك في تلك السنة.

جدول (5) نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض للمصارف المبحوثة

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الأهلي العراقي	الشرق الأوسط	الائتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	الموصل	بابل	المتوسط
2005	89%	292%	784%	112%	112%	882%	62%	157%	80%	128%	270%
2006	137%	285%	375%	179%	1464%	1302%	68%	267%	122%	154%	435%
2007	145%	297%	399%	298%	413%	714%	148%	383%	203%	201%	320%
2008	205%	662%	330%	411%	1846%	864%	372%	325%	235%	519%	577%
2009	141%	1264%	316%	120%	959%	228%	339%	234%	99%	685%	438%
2010	66%	26286%	148%	60%	984%	224%	124%	211%	116%	556%	2877%
2011	96%	16304%	215%	74%	1514%	263%	110%	191%	108%	304%	1918%

1108%	352%	119%	91%	68%	273%	3499%	98%	229%	6196%	151%	2012
1423%	93%	183%	131%	82%	229%	7957%	300%	146%	4969%	140%	2013
2893%	114%	169%	170%	228%	206%	23613%	168%	159%	3975%	129%	2014
44416%	166%	167%	124%	266%	252%	439725%	191%	141%	3013%	110%	2015
617%	188%	154%	111%	258%	269%	3614%	227%	209%	964%	174%	2016
629%	261%	156%	147%	221%	295%	3658%	242%	166%	943%	201%	2017
827%	267%	239%	183%	307%	356%	3877%	246%	276%	2380%	138%	2018
788%	257%	234%	212%	173%	392%	3675%	284%	132%	2376%	147%	2019
776%	280%	302%	244%	187%	643%	3928%	310%	88%	1633%	142%	2020
805%	273%	363%	161%	140%	894%	4533%	314%	35%	1159%	176%	2021
935%	308%	259%	163%	89%	1318%	4317%	122%	33%	2502%	237%	2022
3447%	284%	184%	195%	180%	534%	28316%	209%	232%	4194%	146%	المتوسط
44416%	685%	363%	383%	372%	1318%	439725%	411%	784%	26286%	237%	MAX
270%	93%	80%	91%	62%	206%	112%	60%	33%	285%	66%	MIN
9965%	155%	74%	73%	95%	365%	99911%	97%	169%	6471%	41%	S.D

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

رابعاً: نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات

هي نسبة الملاءة التي تقيس مقدار موجودات المصرف التي تتكون من المطلوبات، وأن ارتفاع نسبة المطلوبات إلى الموجودات يدل ذلك إلى انخفاض حقوق الملكية ويؤدي إلى حدوث مشاكل محتملة في الملاءة المالية، إذ كلما كانت النتيجة أقل كلما كانت أفضل للمصرف وكلما انخفضت نسبة المديونية كلما قلت المخاطر المترتبة على الديون والالتزامات في المصرف وبالتالي تزداد القدرة الإيفائية للمصرف.

ومن خلال الجدول (6) نشاهد تفاوت في نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات للمصارف التجارية المبحوثة إذ نلاحظ من الجدول الآتي ما يلي:

- تتراوح نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات للمصارف التجارية عينة البحث خلال مدة البحث (2005-2022) بين (91.44%) كحد أعلى لمصرف الشرق الاوسط في عام 2005 بسبب ارتفاع مستوى اعتماد المصرف على الديون مما يزيد من المخاطر المالية، وبين (18.22%) كد أدنى في مصرف بابل في عام 2017 وهذا يدل على انخفاض اعتماد المصرف على الدين الخارجي لتمويل موجوداتها.
- نشاهد أن أعلى معدل عام لنسبة الدين إلى إجمالي الموجودات كان من حصة مصرف بغداد إذ بلغ (81.20%) بينما أدنى معدل عام لنسبة الدين إلى إجمالي الموجودات كان من نصيب مصرف سومر التجاري إذ بلغ (32.94%).
- يتبين أن أعلى وسط حسابي لنسبة الدين إلى إجمالي الموجودات للمصارف التجارية عينة البحث في عام 2008 إذ بلغ (70.58%)، بينما أدنى وسط حسابي لنسبة الدين إلى إجمالي الموجودات للمصارف التجارية عينة البحث في عام 2017 إذ بلغ (44.49%).

جدول (6) نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات للمصارف المبحوثة

السنة	بغداد	التجاري العراقي	الأهلي العراقي	الشرق الاوسط	الائتمان	سومر التجاري	الاستثمار العراقي	الخليج التجاري	الموصل	بابل	المتوسط
2005	82.42%	59.73%	57.65%	91.44%	85.52%	33.52%	77.86%	73.50%	85.79%	53.35%	70.08%
2006	82.04%	61.25%	39.99%	88.05%	90.57%	42.59%	81.41%	70.48%	73.07%	52.39%	68.18%
2007	79.08%	69.37%	45.41%	87.60%	78.33%	42.75%	70.29%	79.96%	72.82%	57.16%	68.28%
2008	82.81%	67.24%	55.95%	88.79%	72.46%	35.83%	70.26%	82.89%	81.96%	67.63%	70.58%
2009	86.39%	59.60%	44.95%	86.45%	69.25%	37.62%	67.36%	77.11%	70.93%	67.15%	66.68%
2010	87.64%	53.69%	50.80%	85.50%	77.29%	36.84%	64.06%	76.64%	65.38%	70.27%	66.81%
2011	84.05%	45.37%	42.91%	79.36%	65.78%	36.94%	64.27%	65.62%	65.52%	60.59%	61.04%
2012	84.07%	51.20%	54.14%	77.08%	68.74%	41.25%	68.81%	64.90%	52.97%	63.13%	62.63%

55.06%	50.96%	53.44%	61.10%	64.20%	36.75%	67.32%	23.04%	68.94%	41.29%	83.50%	**2013**
49.48%	39.06%	24.47%	57.63%	49.21%	37.94%	53.59%	55.05%	57.19%	36.70%	84.00%	**2014**
47.60%	31.77%	28.15%	60.34%	49.02%	28.58%	51.20%	58.98%	51.40%	33.91%	82.67%	**2015**
45.37%	23.00%	35.22%	60.38%	49.85%	24.04%	40.24%	57.07%	53.97%	33.48%	76.44%	**2016**
44.49%	18.22%	33.89%	46.81%	50.66%	31.43%	33.82%	66.11%	52.69%	36.71%	74.60%	**2017**
46.37%	27.48%	35.14%	45.62%	53.37%	34.46%	37.01%	67.61%	50.96%	36.04%	76.05%	**2018**
46.60%	36.09%	34.55%	44.15%	50.81%	23.09%	43.14%	59.39%	59.44%	39.54%	75.84%	**2019**
48.63%	39.96%	32.17%	39.86%	53.58%	21.08%	44.27%	59.27%	65.60%	50.08%	80.39%	**2020**
53.59%	40.98%	64.87%	43.49%	59.58%	29.10%	38.13%	58.53%	82.66%	38.60%	79.92%	**2021**
52.83%	40.28%	65.17%	44.19%	62.20%	19.12%	26.36%	66.65%	86.21%	38.36%	79.72%	**2022**
56.91%	46.64%	54.20%	60.82%	61.49%	32.94%	57.95%	69.78%	56.72%	47.34%	81.20%	**المتوسط**
70.58%	70.27%	85.79%	82.89%	81.41%	42.75%	90.57%	91.44%	86.21%	69.37%	87.64%	**MAX**
44.49%	18.22%	24.47%	39.86%	49.02%	19.12%	26.36%	23.04%	39.99%	33.48%	74.60%	**MIN**
0.09446	0.15517	0.19453	0.13734	0.09816	0.07094	0.18876	0.17004	0.12119	0.11609	0.03616	**S.D**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

نشاهد من خلال النتائج الظاهرة الجدول (7) يتضح أن قيمة (F) المحسوبة للتباين بين مستويات القدرة الإيفائية للمصارف والبالغة (1.455843) هي أقل من قيمة (F) الجدولية والبالغـــة (2.866266) وبدرجة معنوية (0.242844). وتدل هذه النتائج على عدم رفض فرضية العدم الثانية وبالتالي يمكننا القول بعدم وجود تباين معنوي بين المصارف عينة البحث في مستويات القدرة الإيفائية.

جدول (7) اختبار التباين لمستويات القدرة الإيفائية للمصارف عينة البحث

Source of Variation	SS	df	MS	F	P-value	F crit
Between Groups	8507.057	3	2835.686	1.455843	0.242844	2.866266
Within Groups	70120.68	36	1947.797			
Total	78627.74	39				

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على Excel

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات الإحصائية

الفرضية الرئيسة الثالثة : لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمنافسة المصرفية في القدرة الإيفائية للمصرف، ويتفرع من هذه الفرضية اربع فرضيات فرعية:

- الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمنافسة المصرفية HHI في نسبة حق الملكية إلى الودائع.

نشاهد من الجدول (8) والشكل (1) اختبار الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة، أي نلاحظ أن قيمة (Sig) بلغت (0.004) وهي أدنى من المستوى المعنوية البالغ 10% مما يعني توثر المنافسة المصرفية في نسبة حق الملكية إلى الودائع وأن معادلة الانحدار الخطي البسيط (Y1=-19.203+5.539X)، أن الحد الثابت -19.203 تعني إذا كانت المنافسة المصرفية صفر فإن نسبة حق الملكية إلى الودائع قيمتها -19.203 واذا زادت المنافسة المصرفية بمقدار وحدة واحدة، فإن نسبة حق الملكية إلى الودائع ستزاد بمقدار 5.539 مما يعني أن المنافسة المصرفية سيكون لها تأثير إيجابي في زيادة نسبة حق الملكية إلى الودائع، كما نلاحظ بلغ معامل التفسير (R-Square) 0.412 أي هي تفسر 41.2% من طبيعة العلاقة بين المنافسة المصرفية ونسبة حق الملكية إلى الودائع.

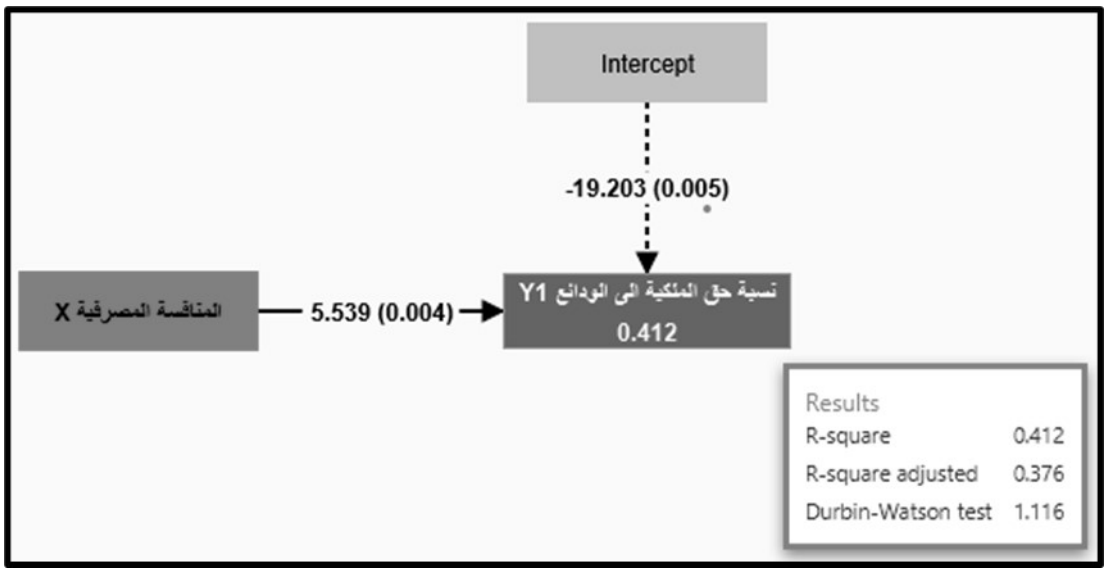

شكل (1) التأثير البسيط للمنافسة المصرفية في نسبة حق الملكية إلى الودائع

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Smart Pls 4

- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمنافسة المصرفية HHI في نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات.

نلاحظ من الجدول (8) والشكل (2) اختبار الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة، أي نلاحظ أن قيمة (Sig) بلغت (0.010) وهي أدنى من المستوى المعنوية البالغ 10% مما يعني توثر المنافسة المصرفية في نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات وأن معادلة الانحدار الخطي البسيط (Y2=-0.893+0.296X)، أن الحد الثابت - 0.893 تعني إذا كانت المنافسة المصرفية صفر فإن نسبة حق الملكية إلى الموجودات قيمتها 0.893- وإذا زادت المنافسة المصرفية بمقدار وحدة واحدة، فإن نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات ستزاد بمقدار 0.296 مما يعني أن المنافسة المصرفية سيكون لها تأثير إيجابي في زيادة نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات. ونشاهد ايضاً بلغ معامل التفسير (R-Square) 0.343 أي هي تفسر 34.3% من طبيعة العلاقة بين المنافسة المصرفية ونسبة حق الملكية إلى الموجودات.

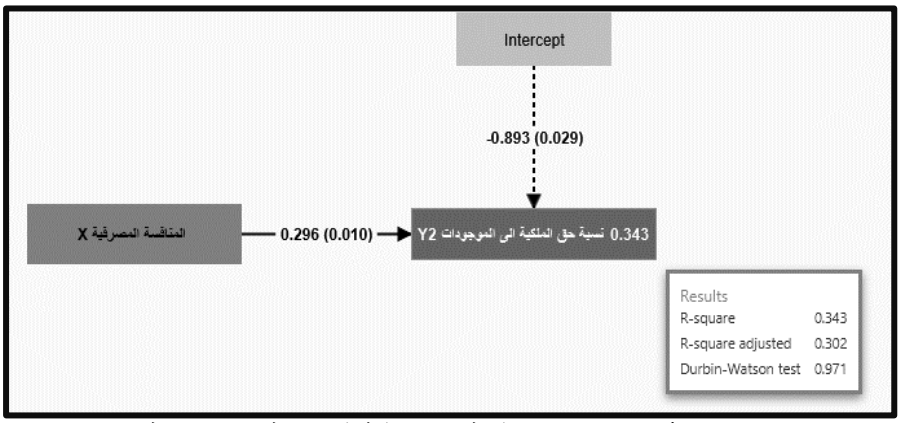

شكل (2) التأثير البسيط للمنافسة المصرفية في نسبة حق الملكية إلى الموجودات

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Smart Pls 4

- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمنافسة المصرفية HHI في نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض.

يتبين من الجدول (8) والشكل (3) اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة، أي نلاحظ أن قيمة (Sig) بلغت (0.338) وهي أعلى من المستوى المعنوية البالغ 10% مما يعني عدم وجود تأثير للمنافسة المصرفية في نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض.

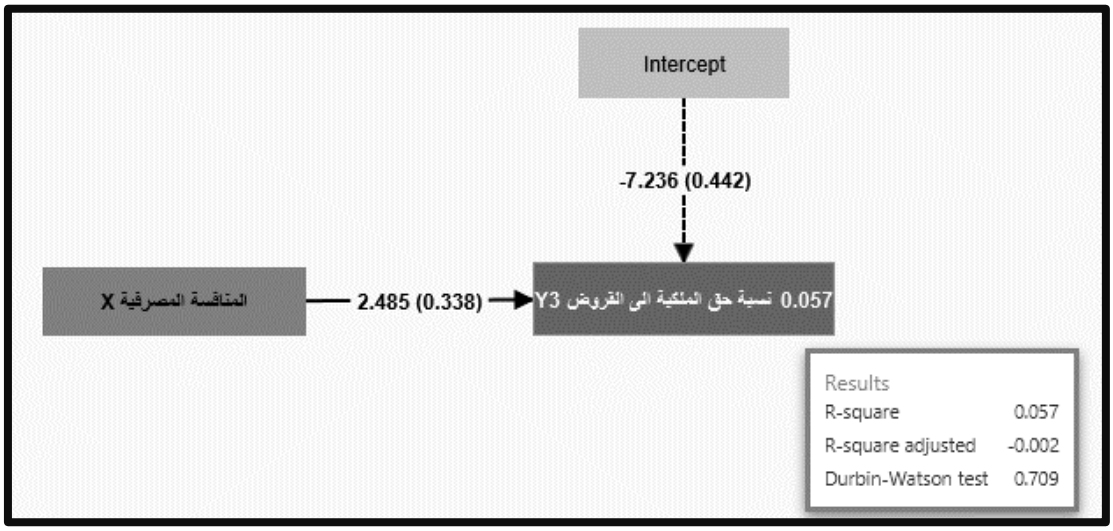

شكل (3) التأثير البسيط للمنافسة المصرفية في نسبة حق الملكية إلى القروض

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Smart Pls 4

- الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمنافسة المصرفية HHI في نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات.

عند النظر إلى الجدول (8) والشكل (4) نلاحظ اختبار الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الثالثة، أي نلاحظ أن قيمة (Sig) بلغت (0.017) وهي أدنى من المستوى المعنوية البالغ 10% مما يعني توثر المنافسة المصرفية في نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات وأن معادلة الانحدار الخطي البسيط (Y4=35.280 -8.424 X)، أن الحد الثابت 35.280 تعني إذا كانت المنافسة المصرفية صفر فإن نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات قيمتها 35.280 واذا زادت المنافسة المصرفية بمقدار وحدة واحدة، فإن نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات ستنخفض بمقدار 8.424 مما يعني أن المنافسة المصرفية سيكون لها تأثير عكسي في نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات. ونشاهد بلغ معامل التفسير (R-Square) 0.306 أي هي تفسر 30.6% من طبيعة العلاقة بين المنافسة المصرفية ونسبة الدين إلى إجمالي الموجودات.

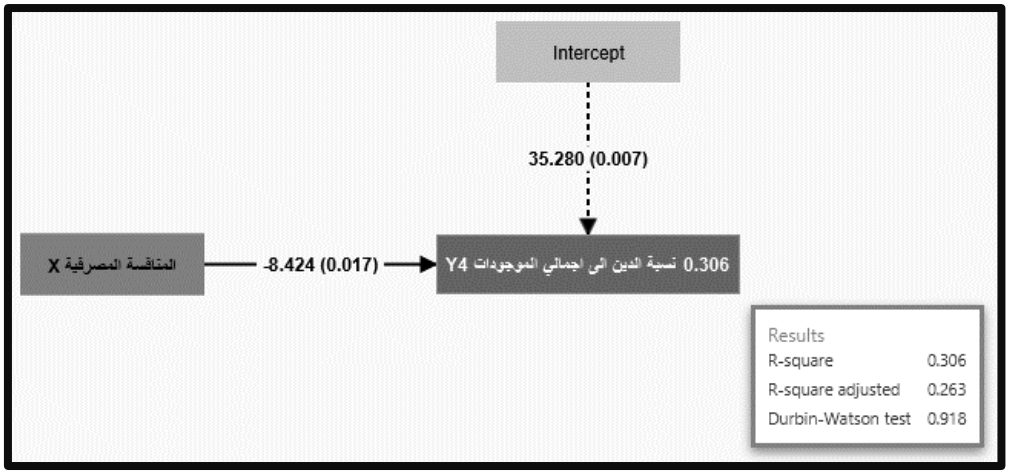

شكل (4) التأثير البسيط للمنافسة المصرفية في نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Smart Pls 4

جدول (8) معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط لقياس تأثير المنافسة المصرفية X في القدرة الإيفائية Y

	المتغير المعتمد القدرة الإيفائية Y	قيمة a	Beta (b)	قيمة F المحسوبة	Sig	R^2	القرار
مؤشرات القدرة الإيفائية	نسبة حق الملكية إلى الودائع Y1	-19.203	5.539	11.232	0.004	0.412	رفض فرضية العدم
	نسبة حق الملكية إلى الموجودات Y2	-0.893	0.296	8.341	0.010	0.343	رفض فرضية العدم
	نسبة حق الملكية إلى القروض Y3	-7.236	2.485	0.974	0.338	0.057	عدم رفض فرضية العدم
	نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات Y4	35.280	-8.424	7.067	0.017	0.306	رفض فرضية العدم

المتغير المستقل المنافسة المصرفية X

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Smart Pls 4

إذ يتضح من الجداول (8) رفض فرضية العدم (H0) والتي مفادها (لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمنافسة المصرفية في القدرة الإيفائية للمصرف)، وقبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمنافسة المصرفية في القدرة الإيفائية للمصرف).

الخلاصة Conclusion

1. أظهرت نتائج التحليل المالي لمؤشر (HHI) أن المصارف عينة البحث تعاني من ضعف في المنافسة المصرفية بسبب تركيز الودائع وعدم تنويعها، إذ حقق مصرف الموصل أعلى قيمة وأعلى معدل عام لمؤشر HHI من بين المصارف التجارية المبحوثة مما يدل على وجود منافسة ضعيفة عند مقارنته بالمصارف الاخرى عينة البحث.
2. أظهرت النتائج التحليل المالي وجود تفاوت في نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات أي نلاحظ أدنى متوسط سنوي عام 2005 بسبب انخفاض حجم الأموال الممتلك للمصارف، وفي عام 2017 نلاحظ أعلى متوسط سنوي بسبب زيادة رأس المال وإجمالي الموجودات مما يؤثر في زيادة ثقة الزبائن في المصرف وحمايتهم من المخاطر التي يمكن أن يتعرضون اليها.
3. إن للمنافسة المصرفية تأثير طردي في مؤشرات القدرة الإيفائية المتمثلة في (نسبة حق الملكية إلى الودائع، ونسبة حق الملكية إلى الموجودات).
4. إن للمنافسة المصرفية تأثير عكسي في مؤشر القدرة الإيفائية المتمثل بـ(نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات).
5. إن زيادة المنافسة المصرفية قد تزيد من القدرة الإيفائية للمصارف.
6. المصارف التجارية عينة البحث لا تتباين في مستويات القدرة الإيفائية.
7. أظهرت النتائج التحليل المالي وجود تفاوت في نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع أي نشاهد أعلى متوسط سنوي عام 2017 وبالتالي يؤشر إلى قدرة المصارف عينة البحث على رد الودائع عالية، أي أن المتوسط السنوي للمصارف نسبه مرتفعة مما يشير إلى كفاية رأس المال في رد الودائع.
8. أظهرت النتائج وجود تفاوت في نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض أي نشاهد أعلى متوسط سنوي عام 2015 بسبب انخفاض حجم القروض الممنوحة للمصارف نتيجة الظروف الراهنة للبلد، ويشير ذلك إلى ارتفاع هامش الأمان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض الممنوحة، بينما أدنى متوسط سنوي عام 2005 بسبب انخفاض حجم الأموال الممتلك في تلك السنة للمصارف التجارية عينة البحث.
9. تبين من النتائج وجود اختلاف في نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات أي نشاهد أدنى متوسط سنوي عام 2017 وهذا يدل على انخفاض اعتماد المصارف على الدين الخارجي لتمويل موجوداتها، بينما أعلى متوسط سنوي عام 2008، وهذا يدل على انخفاض اعتماد المصارف على الدين الخارجي لتمويل موجوداتها وبالتالي فإن قدرتها الإيفائية عالية.

التوصيات Recommendations

1. الاهتمام بموضوع المنافسة المصرفية والقدرة الإيفائية والتركيز على الابحاث والدراسات التي تعنى بهذا الموضوع وذلك من اجل التوصل إلى بناء انموذج لقياس المنافسة المصرفية والقدرة الإيفائية يتوافق مع البيانات المالية للمصارف.
2. توجية المصارف عينة البحث نحو تحسين المنافسة المصرفية الذي يساهم في زيادة القدرة الايقائية للمصارف عينة البحث وتطويره وزيادة مقدرته على مواجهة جميع الأزمات المالية.
3. ضرورة استخدام الاساليب والتقنيات الإلكترونية في المصارف عينة البحث وذلك من اجل مواكبة الابتكارات ومواجهه التطورات التي قد تحدث في البيئة المصرفية من اجل تشجيع المنافسة المصرفية.
4. على المصارف التجارية اتباع سياسات واستراتيجيات تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للمصارف من خلال تنويع الودائع المصرفية وعدم اتباع سياسة التركيز.
5. على المصارف التجارية عينة البحث أن تكون على استعداد لمواجهة التحديات والمعوقات التي تواجهها من خلال تبني استراتيجيات مالية كفؤة للحفاظ على قدرتها الإيفائية ظل الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة.
6. على المصارف الموازنة بين أموالها الممتلك و(حجم الودائع والقروض والدين) أي ضرورة الاحتفاظ بسيولة داخل المصرف من اجل زيادة مقدرتها على الوفاء بالتزامتها تجاه الزبائن.
7. يوصى البحوث المستقبلية إلى دراسة كيفية تحسين استراتيجيات المنافسة المصرفية من أجل تعزيز الكفاءة والفعالية في الأسواق المالية.

المصادر References

القرآن الكريم

1. الجنابي، سعد مجيد& عبد، احمد حاضر(2022). الملاءة المصرفية وتأثيرها في المخاطر الائتمانية دراسة تحليلية لعينة من القطاع المصرفي العراقي الخاص، *مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية*، المجلد 12، العدد 4.
2. النعيمي، زهراء احمد محمد توفيق& المزوري، اشتي عبدالستار عبدالغني(2017)، أثر الائتمان الأخضر في القدرة الإيفائي دراسة تحليلية في القطاع المصرفي الصيني، *مجلة اقتصاديات الأعمال*، المجلد 4، العدد 2، 2023.
3. بيداوي، حسين احمد حسين(2023). الفشل المالي المصرفي، دراسة تحليلية مقارنة بين مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل وعينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الانسانية لجامعة زاخو، المجلد 5، العدد 3.
4. حميدي، أنعام عباس(2014). المخاطر السوقية وتأثيرها على كفاية رأس المال وفق اتفاقية بازل II، دراسة تحليلية في المصارف الحكومية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق.
5. Acaravci, Songül Kakilli & Çalim, Ahmet Ertuğrul (2013), Turkish banking sector's profitability factors. International Journal of Economics and Financial Issues, vol.3, no.1.
6. Adhamovna, Bekmurodova Go'zal(2016), Banking competition and stability: comprehensive literature review, *International Journal of Management science and business Administration*, Volume 2, Issue 6.
7. Aleemi, Abdur Rahman & Uddin, Imam & Kashif, Muhammad(2019), Competition and risk taking behavior of banks: New evidence from market power and capital requirements, *Pakistan Business Review*, Volume 21 Issue 3.
8. Alktrani, Sundus Hameed Mousa& Talib, Karrar Hayder(2021), Impact of Concentration and Diversity of Loan Portfolio on The Bank Equity Return: A Cross Country Analysis, *Turkish Journal of Computer and Mathematics Education*,Vol.12, No.7.

9. Almarzoqi, Raja& Naceur, Sami Ben& Scopelliti(2021), Alessandro. How does bank competition affect solvency, liquidity and credit risk? Evidence from the MENA countries. International Monetary Fund.
10. Bandaranayake, Samangi Upasama Kumari(2018), Essays on bank competition and financial stability, Doctoral dissertation, University of Canterbury.
11. Collin, P. H, Dictionary of Economics(2003), A & C Black Publishers, First published, Great Britain, London.
12. Fatima, Nikhat(2014), Capital Adequacy: A Financial Soundness Indicator For Banks, *Global Journal Of Finance And Management*, Issn 0975-6477 Volume 6, Number 8.
13. Fungáčová, Zuzana; Solanko, Laura; WEILL(2010), Laurent. Market power in the Russian banking industry. Economie international.
14. Hempel George H. & Simonson Donald G.(1999), Bank Management: Text & Cases, 5th Ed., New York: John Wiley & Sons, Ice.
15. Henriksson, Daniel & Ottosson, Anna(2021), Does competition in the EU banking market lead to lower interest margins?: A panel data analysis on how market competition affects banks interest margin across EU countries.
16. Khan, Mohmad Mushtaq, and Attaullah Niazi(2021), "Impact of Liquidity, Efficiency and Solvency on Profitability of Select Banks." *Turkish Online Journal of Qualitative Inquiry*, vol. 12, no.7.
17. Leon, Florian(2014), Measuring competition in banking: A critical review of methods.
18. Mang'ana, R.(2022), "Strategic Adoption of Technological Innovations on Competitive Advantage of Commercial Banks in Kenya". *Journal of Business and Strategic Management*, Vo 7 No 2.
19. Mustafa, Arben M.(2014), Banking sector competition and its impact on banks' risk-taking and interest margins in the Central and East European countries, Doctoral dissertation, Staffordshire University.
20. Northcott, Carol Ann(2004), Competition in banking: A review of the literature.
21. Pardosi, Dolly Parlindungan; Siagian, Harlyn L(2021), Debt to Assets Ratio and Management Asset on Financial Performance: an Evidence of Chemical Companies in Indonesia Stock Exchange. Ekonomis: *Journal of Economics and Business*, vol. 5, no. 2.
22. Prabowo, F. P. S. R., Sarita, B., Syaifuddin, D. T., Saleh, S., Hamid, W., & Budi, N.(2018), Effect of equity to assets ratio (EAR), size, and loan to assets ratio (LAR) on bank performance. IOSR Journal of Economics and Finance, vol. 9 no.(4).
23. Rokhimah, Zulaika Putri, Novitasari Eviyanti, and Aditya Rizqi Senoaji(2024), "Analysis of the Influence of Financial Performance on the Value of Sharia Banking Companies in Indonesia." *Economics Studies and Banking Journal* (DEMAND), vol.1, no.1.
24. Sakinc, İlker(2018), The Financial Differences of Islamic And Commercial Banks In The Gulf Cooperation Council Region. In: International Academic Conference On Social Sciences International Academic Conference.
25. Sanya, Sarah; Gaertner, Matthew(2012), Assessing bank competition within the East African Community. International Monetary Fund.
26. Sari, Widya Novita & Novari, Eri & Fitri, Yuda Septia & Nasution, Ade Iskadar(2022), Effect of Current Ratio (Cr), Quick Ratio (Qr), Debt To Asset Ratio

(Dar) and Debt To Equity Ratio (Der) on Return On Assets (ROA). Journal of Islamic Economics and Business, vol. 2, no.1.

27. Shrestha, Anupama(2010), A Study of Capital Structure Management of Commercial Banks, PhD Thesis, Shanker Dev Campus, Kathmandu.
28. Tóth, József(2016), Bounds of Herfindahl-Hirschman index of banks in the European Union.
29. Troug, Haytem Ahmed & Sbia, Rashid(2015), The Relationship between Banking Competition and Stability in Developing Countries: The Case of Libya, Munich Personal Repec Archive Paper, No. 64932.
30. Vadym, Trembovetskyi(2010), Testing for competition in banking sector: Evidence from Ukraine, Diss, Kyiv School of Economics.
31. Wibowo, Buddi(2017), Banking Competition Measurement and Banking Sector Performance: Analysis of 4 Asean Countries, Signifikan: *Jurnal Ilmu Ekonomi*, Volume 6, no 1.